

توضيحات للطلبة

يعتمد المعهد العالي للقضاء في عمله على تأهيل الطالب على ممارسة الوظائف القضائية من خلال ما ناله الطالب من معارف وما حصَّله من معلومات أثناء فترة دراسته في مرحلة الليسانس والمراحل التي تليها، أو من عبر مطالعته المستمرة للمراجع والكتب النظرية.

ومن ثم فإن الطالب عندما يلتحق بالمعهد يُتوقع أن يكون لديه رصيد معرفي نظري في مجال القانون، ولا يعدُّ التحاقه بالمعهد سنة دراسية أكاديمية تضاف له أو امتداد لما درسه في الكلية؛ لأن مهمة المعهد العالي للقضاء إنما هي تأهيل وتدريب الطالب على اكتساب مهارات العمل القضائي وتوظيف ما تلقاه الطالب من معلومات خلال دراسته الجامعية في هذا التدريب والتأهيل.

لذلك فمن غير الجائز أن يحتج الطالب بأن عضو هيئة التدريس لم يعطه معلومات حول هذا الموضوع أو ذلك، ومع ذلك فإن المفردات العلمية لكل مادة ستُنشر على الموقع الإلكتروني، ويتولى الطالب الاطلاع عليها وتجديد معلوماته وتنشيطها في إطارها الذي وضعت له، معتمداً على نفسه عند حضوره لقاعة التدريب، ويكون مستعداً للجانب التطبيقي في إطار المعلومات العلمية النظرية التي اكتسبها من دراسته الجامعية أو تلقاه عن الكتب والمراجع العلمية، ولا ينتظر من عضو هيئة التدريس تكرار إعطائه معلومات نظرية.

ومن خلال ما تقدم وبعد اجتياز الطالب البرنامج التأهيلي، يمنح شهادة أو رخصة تخوله العمل في الوظائف القضائية.

الامتحانات النصفية والنهائية ستكون موحدة انسجاماً مع توحيد المفردات العلمية لكل مادة وكذلك لضمان مستوى تقييم واحد وفقاً لموضوعات الاسئلة وتوزيع الدرجات.

اللغة العربية هي لغة المحاكم وقبل هذا وذاك هي لغة القرآن الكريم، وهي اللغة الرسمية للدولة؛ إضافة إلى أنها مدسّرة وهدر في شأنها القانون رقم (24) لسنة (2002)، ومن ثم فيجب على الطلبة إتقان اللغة كتابةً ونطقاً. وستكون اللغة العربية أحد عناصر تقييم الطلبة في رحد الدرجات. كما يُمنع بتاتاً علي أي طالب استخدام غير اللغة العربية في الكتابة والتوقيع إلا إذا طلب منه رسمياً الكتابة باللغة الأجنبية.